مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 14 / العدد: 03 (2026)، ص: 161-171

أصول الترجيح الإعرابي في الآيات القرآنية عند السّمين الحلبي من خلال كتابه "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"

Principles of Grammatical Preference in Quranic Verses According to Al-Samīn al-Halabī, from His Book "Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn"

جمال بوججو[*1]، أ.د. حورية عبيب[2]

[1]جامعة الجزائر 1،(الجزائر)، d.bougjedjou@univ-alger.dz

مخبر الشريعة

[2] جامعة الجزائر 1،(الجزائر)، h.abib@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/11 تاريخ القبول: 2026/09/07 تاريخ النشر:2026/10/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن القواعد الأساسية التي اعتمدها السّمين الحلبي في ترجيحه الإعرابي للآيات القرآنية، ومحاولة الكشف عن أهمّ المميزّات التي تفرد بها في مجال التصنيف في إعراب القرآن، وكذا بيان مدى إسهامه في جمع أقوال المعربين وتوجيهها ونقدها، مع ذكر ترجمة موجزة عن حياته ورحلته في طلب العلم.

كلمات مفتاحية: الحلبي؛ الترجيح؛ الدر؛ الإعرابي.

Abstract:

This study examines the fundamental principles used by Al-Samīn al-Halabī in his grammatical analysis of Quranic verses. It also attempts to uncover the most important unique characteristics he employed in his classification of Quranic interpretation, as well as to show the extent of his contribution in collecting, orienting, and critiquing the views of grammarians. Additionally, it provides a brief biography of his life and his journey in seeking knowledge.

Keywords: Al-Halabī; Grammatical Preference; Al-Durr ; Grammatical Analysis.ds

1. مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وفضله عن سائر الخلائق بالنّطق والبيان، والصّلاة والسّلام على النّبي العدنان، وعلى آله وصحبه الأطهار،أمّا بعد:

فإنّ أفضل ما تصرف في سبيله الأوقات وتشحد إليه الهمم هو القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لاسيما ما يتعلق بالجانب الإعرابي منه؛ إذ به يعرف معنى الآية التي تتضمن حكما عقائديا، أو فقهيا، أو سلوكيا، فإعراب القرآن أصل في الشريعة، وبه تقوم معانيه التي هي الشرع، ولأنّ أولى ما ينبغي لطالب العلم مراعاته ما كان من العلوم أصلا لغيره ونظرا لأهمية إعراب القرآن الكريم ومنزلته صنف الكثير من العلماء في هذا الفن وتنوعت طرائقهم في التصنيف وتعددت اهتماماتهم، وكان من هؤلاء العلماء أبو العباس أحمد بن يوسيف المعروف بالسّمين الحلبي، فقد صنّف كتابه " الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون" وركّز فيه على الناحية اللغوية والإعرابية للقرآن الكريم.

[*] المؤلف المرسل: جمال بوججو

والقارئ لهذا الكتاب يجد فيه طرحا قيّما حري بالبحث فيه و التأمل والنّظر، فهو من أبرز كتب التفسير التي اعتنت ببيان الأوجه الإعرابية في إعراب الآيات القرآنية، حيث نظر السّمين الحلبي في كتب النحاة القدامى في إعرابهم للقرآن ، وجمع بينها ورجّح ما يراه صوابا بأسلوب علمي هادئ قائم على منهج منضبط ومتكامل ، ومن هنا جاءت أهمّية هذه الدراسة التي تبحث عن أعظم إرث خلّفه السّمين الحلبي، فإن كتابه "الدّر المصون" موسوعة في التفسير، وفي كل ما يتصل به من نحو، وصرف، ومن توجيه للقراءات وغيرها.

وأمّا فيما يتصل بالدّراسات السابقة التي تتقاطع مع هذه الدراسة فقد عثرت على جملة من البحوث ما بين رسالة علمية وبين مقال منشور في المجلاّت العلمية تشترك مع دراستي، على أنّ جلّ هذه البحوث تتناول مسائل بعيدة عن موضوع هذا البحث وإن اشتركت في بعض المواضيع اليسيرة، ومن بين الدراسات التي وقفت عليها:

- منهج السّمين الحلبي في التفسير في كتابه "الدّر المصون" للدكتور عيسى بن ناصر الدريبي وهي رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير في قسم القرآن بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود، ونوقشت عام 1418هـ.
- مسائل البيان في كتاب "الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسّمين الحلبي، للطالب هارون المهدي،وهي رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نوقشت عام 1419هـ.

ومن خلال ما سبق ذكره تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكال الآتي:

ماهي القواعد والأصول التي استند إليها الإمام السّمين الحلبي في ترجيحه الإعرابي للآيات القرآنية؟

وهل سلك مسلك الكوفيين أم البصريين؟ أم أنه قد كان مستقلا عنهما؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات انتظمت خطة البحث على النحو الآتي:

مقدمة

المبحث الأول : التعريف بالسّمين الحلبي

المبحث الثاني : إعراب القرآن وترجيحه عند الحلبي

خاتمة

المبحث الأول : التعريف بالإمام الشمين الحلبي

المطلب الأول : اسمه وكنيته ونسبه

هو أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الحلبي الشافعي أبو العباس نزيل القاهرة، (ابن الجزري، 2002، ص 274) فالحلبي نسبة إلى مدينة حلب المدينة العظيمة الواسعة كثيرة الخيرات طيبة الهواء ، صحيحة الأديم والماء، سمّيت حلب ؛ لأنّ إبراهيم عليه السلام كان يحلب فيها غنمه في الجمعات ويتصدق به فيقول الفقراء حلب حلب فسمّي به. (ياقوت، 1995، ص 282)

والشافعي نسبةً إلى مذهب الإمام الشافعي، الذي انتشر مذهبه في بلاد مصر والشام.

المطلب الثاني: مولده ونشأته العلمية :

ولد السّمين الحلبي في مدينة حلب في سورية ونسب إليها حيث سمّي بالحلبي نسبة لمدينة حلب ولم تذكر كتب التراجم والتاريخ تاريخ ميلاده. (ثمامة، 2002، ص 310)

وقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أنّ قطع الأشواط في طلب العلم لا يكون بالكسل والخمول ، بل بالجد، والسّهر، والسّعي في تحصيله من أفواه العلماء الربانيين، لذا فلا سبيل للتعلم إلا بالرحلة في طلبه من أجل السماع من الشيوخ والأخذ عنهم، وطلب الإجازة منهم ، وقد صار على هذا النهج العلماء الربانيون والأولياء الصّالحون ، قال سعيد بن المسيب : (الذهبي، 1998، ص 44؛ 1985، ص 245) إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد. (الحاكم، ص 8)

والإمام السّمين الحلبي لم يشذ عن هذا الصنيع ، فقد نشأ في حلب وترعرع فيها، وتعلّم النّحو، و القراءات، وبرع فيهما، وسمع الحديث ورحل إلى مصر واكتسب منها الكثير من العلوم خاصة النحو، و القراءات بجامع ابن طولون، وفي مسجد الإمام الشافعي بالقاهرة، وتولّى منصبا في الأوقاف، وناب في الحكم في القاهرة، وقرأ الحروف السبعة بالأسكندرية على أحمد بن محمد بن إبراهيم العشّاب، (ابن العماد، 1986، ص 405). وألّف تفسيرا جليلا وإعرابا كبيرا سمّي بالدّر المصون وشرح الشاطبية شرحا لم يسبق إليه مثيل ، ولازم أبا حيان الأندلسي (الأدرنوي، 1997، ص 287) حتى فاق أقرانه. (ابن حجر، 1972، ص 152)

المطلب الثالث : شيوخه و آثاره ووفاته .

أولاً : شيوخه:

تلقى السّمين الحلبي العلم على شيوخ وعلماء كثيرين منهم :

- أبو حيّان محمد بن يوسف الغرناطي الإمام الكبير الذي تقدّم في النّحو و المتوفى سنة745هـ، من مصنفاته التفسير المسمّى بـ "البحر المحيط" وكتاب شرح تسهيل الفوائد المسمى بـ " التذييل والتكميل" . (ابن حجر، ص 402)

التقي الصّائغ ، تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد الخالق، المعروف بابن الصّائغ الشافعي شيخ القراء بالديار المصرية، رحل إليه الطلبة من أقطار الأرض لأخذ علم القراءات عليه لانفراده بها رواية ودراية، توفي بمصر، (ابن عماد، ص 124) أخذ عنه السمين علم القراءات . (ابن حجر، ص 402)

- يونس الدبوسي ، أخذ عنه علم الحديث، ولم يعثر على ترجمة له، ولعله هو نفسه يونس بن إبراهيم الدبابيسي الذي تفرد وروى الكثير، توفي بمصر سنة729 هـ، وقد جاوز التسعين. (ابن عماد، ص 161)

- الإمام أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي المغربي العشّاب، إمام مقرئ له تفسير صغير، وكتاب في المعاني والبيان، توفي بالقاهرة سنة 736هـ. (المصدر نفسه، ص 196)

إنّ تتلمذ السّمين الحلبي على هؤلاء العلماء الأجلاّء جعل منه عالما نحريرا من كبار علماء عصره، بل إنّه أصبح نسيج وحده في بعض العلوم كعلم القراءات الذي وضع فيه كتابه "العقد النضيد في شرح القصيدة"، وهو شرح للقصيدة الشاطبية المعروفة باسم "حرز الأماني " ، وقد وصف ابن الجزري هذا الشرح بأنه شرح لم يسبق إلى مثله. (ابن الجزري، ص 152)

ولم تقتصر جهوده في علم القراءات على وضع كتاب في هذا الفن بل تولّى تدريس القراءات أيضا حتى لا يكاد تخفى عليه قراءة ضبطا وتوجيها، ومعرفة متواترها وشاذها وليس هذا ببعيد عنه، لاسيما وأنه تلميذ لابن الصائغ الذي تفرد في علم القراءات رواية ودراية.

ويتضح تمكنه من علوم علوم اللغة بصورة جليلة في كتابه "عمدة الحفاظ، فلا يفتأ أن يذكر في كل مادة من مواده تحليلا لغويا مشفوعا بآية من القرآن، ثم بالحديث، ثم بالشعر وأحيانا بأحد الأمثال ، وكثيرا ما نجده يستشهد بأقوال أئمة اللغة ليؤيد الفكرة اللغوية التي يبحثها.

فتعمّق السّمين الحلبي في العلوم وتحصيلها جعل منه عالما كبيرا، ولا أدلّ على ذلك من مؤلفاته المتعدّدة في الفنّون المختلفة، ويستخلص من أخباره أنه حظي بمكانة بارزة في مصر فذاع صيته وانتشر، وولي تصدير إقراء النحو بالجامع الطولوني، وناب في الحكم بالقاهرة، وولي نظر الأوقاف. (السّمين، 1996، ص 7)

ثانيا: آثاره :

لقد ترك السّمين الحلبي ثروة كبيرة من الكتب والمصنفات تدل على سعة علمه واطّلاعه، فقد ألّف رحمه الله كتبا كثيرة في النحو، والصرف، والأدب، والتفسير، والقراءات، ويمكن بيان تلكم المؤلفات فيما يأتي :

"إيضاح السّبيل إلى شرح التسهيل " ، ورد ذكره في "عمدة الحفاظ " في مادة (أل و) .

"البحر الزاخر" ورد ذكره في كتاب "عمدة الحفاظ" في مادة (ض و ا).

"تفسير القرآن"، وهو مطوّل يقع في عشرين مجلدًا ألفه في الوقت الذي كان يؤلف فيه كتاب "الدّر المصون" .

"الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون " وهو كتاب في إعراب القرآن الكريم.

" الدّر النظيم " ذكره المؤلف في كتابه عمدة الحفاظ في مادة (ع رض) .

"شرح التسهيل" وهو في النحو، وقد أشار إليه المؤلف أكثر من مرة في كتابية" عمدة الحفاظ " و " الدّر المصون". (السّمين، ص 271)

"العقد النضيد في شرح القصيد" في علم القراءات، وهو شرح لـ" حرز الأماني ووجه التهاني" للإمام الشاطبي .

شرح قصيدة كعب بن زهير، أورده المؤلف في كتاب "عمدة الحفاظ " في مادة (ن ون).

شرح معلقه النابغة " أورده المؤلّف في كتاب " عمدة الحفاظ " في مادة (أح د) ومادة (ع ل و) "عمدة الحفاظ" .

"القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، وقد ألّفه قبل كتابه " العمدة فقد أشار إليه في "العمدة" عند مادة (س ح ر)، وقد يختصر المؤرخون هذه التسمية فيقولون : "أحكام القرآن" ، وقد اهتم في "القول الوجيز" بالإعراب والقراءات، واتبع فيه ترتيب الآيات المعروف.

"المعرب" كذا ذكر في كتب الفهارس، ومنه نسخة في مكتبة داماد زاده باستنبول. (السّمين، ص ص 7-8)

ثالثا: وفاته:

توفي السّمين الحلبي رحمه الله تعالى - في القاهرة سنة 756هـ في جمادى الآخرة. (الأدرنوي، ص 287)

المبحث الثاني: إعراب القرآن وترجيحه عند الحلبي

المطلب الأول : تعريف الإعراب والترجيح

تعريف الإعراب :

معنى الإعراب في اللغة هو الإبانة ، أعرب الرجل عمّا في نفسه ، أي : أبان من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم" الثيّب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها " (ابن ماجة، ص 602) جاء في الصّحاح:

الإعراب والتعريب معناهما واحد هو الإبانة ، يقال : أعرب عنه لسانه وعرّب، أي : أبان وأفصح ، ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام قد أعرب. (الأزهري، 2001، ص 219)

ويطلق كذلك على معانٍ أخرى كالحسن ، والانتقال، والتغير، وقد جمعها بعضهم في بيت فقال :

بيان وحسن وانتقال تغيّر ومعرفة الإعراب في اللغة اعقلا

فمن إطلاقه على الحسن قولهم "جارية عروب" ، أي : حسناء، ومنه قوله تعالى : «عربا أترابا»؛ [الواقعة، الآية، 37] أي : حسانًا .

ومن إطلاقه على الانتقال قولهم : " أعربت الإبل عن مرعاها"؛ أي : انتقلت.

ومن إطلاقه على المعرفة قولهم : "أعرب الرجل " إذا كان عارفا بالخيل. (التواتي، 2013، ص 31)

أما معناه في الاصطلاح فلا يخلو من هذه الأوجه :

الأول: "أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب "، هذا إذا كان الإعراب لفظيا، وإليه ذهب الجمهور.

الثاني:" تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا، أو تقديرا"، هذا إذا كان الإعراب معنويا، فالحركات دلائل عليه ، وهو مذهب بعض النّحاة.

الثالث : " التطبيق العام على القواعد النّحوية المختلفة". (العيساوي، 2007، ص 21)

أمآ إعراب القرآن فهو" علم يبحث في تخريج تراكيبه على القواعد النّحوية المحرّرة"،

ف" العلم " :أي: في عرف التدوين العام ، وهو عبارة عن جملة من المسائل المضبوطة بجهة واحدة سواء أكانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية، والغالب أن تكون تلك المسائل كلية نظرية،وقد تكون ضرورية، وقد تكون جزئية.

و" تخريج " مصدر" خرّج " بوزن " فعّل" : ويستعمل النحاة هذا اللفظ في التعليل ، وإيجاد الوجوه المناسبة فهو بمعنى التوجيه .

و" تراكيبه " عام في تراكيبه بحسب الوضع ، لا مفرداته ؛ لأنّ النّحو علم باحث عن أحوال المركبات الموضوعة وضعا نوعيا، لنوع من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها، و"القواعد النحوية" إخراج لغيرها ممّا ليس له علاقة في الصناعة الإعرابية، و" المحرّرة" أصل التحرير التحقيق للشيء، والإتقان له من غير زيادة، ولا نقص، وذكر هذا القيد لأجل الاحتراز من تخريج، أو حمل اللفظ القرآني على وجه ضعيف شاذ. (العيساوي، ص ص 27، 29)

تعريف الترجيح :

يطلق الترجيح في اللغة على معان متقاربة تدور حول الوزن، والتثقيل، والفضل، والتقوية. (ابن منظور، 1414هـ، ص 445)

يقال: رجحت الشيء بيدي، أي؛ وزنته، والراجح الوازن، ورجح الميزان يرجح رجحانا بمعنى: مال ، ومنه سمّيت الأرجوحة ؛ لأنها خشبة يجلس على طرفيها غلامان ، فيميل كل واحد بصاحبه، ويقال أيضا: رجح في مجلسه إذا ثقل ولم يخف، ومنه تسمية الحلم رجاحة؛ لأنهم كانوا يصفون الحلم بالثقل، كما يصفون ضده بالخفة والعجل، ورجّحت الشيء،أي؛ فضلته وقويته، إلى غير ذلك من المعاني التي تدور حول الرزانة والزيادة والفضل، وكلها مناسبة للمعنى الاصطلاحي. (عسّلمي، ص 53)

أماّ في الاصطلاح فقد اختلفت عبارات العلماء في تحديد معنى الترجيح، فمنهم من اعتبر فيه فعل المجتهد، ومنهم من اعتبر فيه الوصف القائم بالدليل. (عسّلمي، ص 53)

فقيل في تعريفه " فضل أحد المثلين على الآخر وصفا"، (البزدوي، ص 77) وقيل : "فعل إظهار الزيادة لأحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل" (ابن أمير، 1983، ص17)، وقيل:" اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر". (الأمدي، ص 239)

وقال الرازي: "تقوية أحد الطرفين على الآخر فيعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر." (الرازي، 1997، ص 397)

يظهر من خلال هذه التعاريف أمران :

- من عرّف الترجيح بالإظهار والتقوية باعتباره فعلاً للمجتهد، ومن عرفه بالفضل والاقتران باعتباره وصفا قائما بالدليل. (الطوفي، 1410هـ، ص 676)

- اشترط الحنفية كما يظهر في التعريفين الأوّلين بأن يكون المرجّح وصفا تابعا للدليل، فلا يكون الترجيح عندهم بالأمر الخارجي المستقل، خلافا للجمهور. (البرزنجي، 1413هـ، ص 123)

المطلب الثاني :الأصول الكلية المعتمدة في الترجيحات الإعرابية عند الحلبي

تضمن كتاب " الدر المصون" على نقولات جمة عن الإمام أبي البقاء العكبري، والنحاس، والإمام ابن عطية الأندلسي، والزمخشري ، وعن غيرهم من الأئمة، وجمع في مصنفه هذا بين عدة علوم من نحو، و صرف ،وبلاغة، وقراءات ... واشتمل كذلك على تحقيقات فائقة واستدراكات عجيبة على النّحاة، والمفسّرين ،كما اعتمد في ترجيحاته الإعرابية على مجموعة من الأصول كالسّماع،والترجيح بالمعنى، وبالصناعة النحوية وغيرها.

- السّماع :

وهو " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، و كلام نبيه صلى الله عليه وسلم قبل بعثته، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منهما من الثبوت". (السيوطي، 2006، ص 74)

وقد اعتنى السّمين الحلبي بهذا الأساس كغيره من النّحويين، والمعربين ، فلم يشذ عن هذا الصنيع، والمتأمّل لكلام النحاة كسيبويه، تجده أكثر ما يسلك هذه الطريقة؛ إذ لا يصح أن يحكم على تركيب ما من غير سماع ؛لأن التراكيب العربية كالمفردات اللغوية ، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد في اللغة العربية، كذلك لا يجوز في التركيب؛ لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان ، على أنّ النحاة اشترطوا في السّماع أن يكون مطردا لا يتطرق إليه الاحتمال. (الأندلسي، 2001، ص 504)

وعلى ذلك احتج بالقرآن الكريم، وقراءاته متواترها وشاذها، وكلام العرب، وفيما يلي ذكر لبعض النماذج :

عند قوله تعالى: "من ظهورهم" [الأعراف، الآية 172] قال: قوله تعالى :" من ظهورهم " بدل من قوله: "من بني آدم" بإعادة الجار كقوله :" لجعلنا لمن يكفر بالرّحمان لبيوتهم" [الزخرف، الآية 33] ..... وهل هو بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل قولان، الأول لأبي البقاء، والثاني للزمخشري وهو الظاهر كقولك ، ضربت زيدا ظهره ، وقطعته يده (السّمين، ص 511)... .

وعند إعرابه لقوله تعالى:" قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون" [التوبة، الآية 65] استدل بهذه الآية على جواز تقديم المعمول المؤذن بتقديم العامل؛ لأنّ " أبالله" متعلق بقوله " تستهزئون" و "تستهزئون" خبر كان، وفيه دليل على تقديم خبر كان عليها؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وقد تقدّم معمول الخبر على "كان" فليجز تقديمه بطريق الأولى. (السّمين، ص 80)

وكما اعتمد السّمين الحلبي على القرآن الكريم في ترجيحاته الإعرابية اعتمد كذلك على القراءات القرآنية، وهو مسلك من سبقه من المفسّرين، والمعربين؛ لأنّ الأصل في القراءات أن تكون متفقة في المعنى ، يقول السيوطي: " إذا جاءت قراءة أخرى في ذلك الموضع بعينه تساعد أحد الإعرابين فينبغي أن يترجح" (السيوطي، 1974، ص 316)، ومن بين الأمثلة على هذا ترجيحه أن يكون "الحي" من قوله تعالى:"الله لا إلاه إلا هو الحي القيوم" صفة على كونها بدلاً أو مبتدأ قال:"السّابع : أنه صفة لله، وهو أجودها؛ لأنه قرىء بنصبهما "الحيَّ القيومَ" ، على القطع ، والقطع إنّما هو في باب النعت. (السّمين، ص 539) ...".

غير أنّه لم يكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي إلاّ في النزر اليسير، ولعلّ تقلّله من ذلك لأجل الخلاف الذي حصل بين العلماء في جواز الاستشهاد بالحديث النبوي بين مانع ومجيز و سبب منع ذلك يرجع إلى أمرين :

أنّ الحديث يجوز روايته بالمعنى، والذي يروي بالمعنى قد يخطئ و مادخله الاحتمال لا يمكن أن يستند إليه في تقعيد قاعدة.

وقوع اللّحن في كثير ممّا روي؛ لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان

العرب بصناعة النّحو. فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب،والنبي صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلّم إلاّ بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب ،وأشهرها، وأجزلها. (السيوطي، ص 89 وما بعدها)

أمّا كلام العرب فقد أكثر من الاحتجاج به لكونه ثابتا عن الفصحاء، من ذلك ترجيحه أن يكون قوله تعالى: " تقتلون" [البقرة، الآية 85] العامل فيها اسم الإشارة المتقدّم لما فيه من معنى الفعل ... وقد قالت العرب: "ها أنت ذا قائما"، و"ها أنا ذا قائما" و"ها هو ذا قائما"، فأخبروا باسم الإشارة عن الضمير في اللفظ والمعنى على الإخبار بالحال، (السّمين، ص 475) ومن بين الأمثلة كذلك ترجيحه أن يكون قوله تعالى:" والمسجد" معطوف على الضمير وهو الهاء من قوله" كفر به " من غير إعادة الجار، واحتجّ لهذا القول بقول الشاعر:

تُعلَّقُ في مِثْلِ السّوارِي سُيوفُنا وما بينها والأرض غوطٌ نفانفُ

ف "الأرض" مجرورة بالعطف على الضمير في " بينها" من غير إعادة الجار

وبقول الآخر :

هلاّ سألت بذي الجماجمِ عنهمُ وأبي نعيم ذي اللّواء المُحْرِقِ

ف "أبي نعيم " مجرورة بالعطف على الضمير المجرور "عنهم".

وبقول الآخر:

بنا أبدا لا غيرِنا تُدركُ المُنى وتُكْشفُ غمّاءُ الخطوبِ الفوادحِ

(السّمين، ص 395)

ف"غيرنا" مجرور بالعطف على الضمير من غير إعادة الخافض.

الترجيح بالصناعة النحوية :

المراد بالصّناعة النّحوية القواعد و الأصول التي تقتضي أن يقال عن هذه الكلمة إنّها مبتدأ، أو خبر، أو مفعول به...، ولا يخفى أنّ البصريين قد أقاموا قواعدهم على ما هو مطّرد و شائع في كلام العرب ، ولم يلتفتوا إلى القليل والناذر والشاذ، خلافا للكوفين، والمطالع لكتاب " الدّر المصون" يلحظ أنّه سلك مسلك البصريين في الأعمّ الأغلب ، قال رحمه الله : "... الجوار من مواضع الضرورة، أو الشذوذ، فلا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة" (السّمين، ص ص 389-390) ، "ومجيء "لو" بمعنى "إن" شيء أثبته بعضهم على قلة، فلا ينبغي أن يحمل القرآن عليه" (السّمين، ص 114) ، "وهو قليل جدّا لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله"، (نفسه، ص 525)"...ولكن هذا من الشّذوذ بحيث لا يقاس عليه "(نفسه، ص 546) ، "ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ"، (نفسه، ص 90) " والقرآن لا يحمل على ما في الضرورة، ولا على ما فيه ضعف..." (نفسه، ص 322).

ومن بين المسائل التي رجّح فيها بالصناعة النّحوية ما يأتي:

في قوله تعالى :"مثل الفريقين كالأعمى والأصمّ، والبصير والسّميع هل يستويان مثلا أفلا تذكرون" [هود، الآية 24]، وذلك في إعراب "مثلا " قال : " تمييز وهو منقول من الفاعلية، والأصل: هل يستوي مثلُهما، كقوله تعالى:" واشتعل الرّأسُ شيبا"، وجوز ابن عطية أن يكون حالا، وفيه بعد صناعة ومعنى؛ لأنّه على معنى "من" لا على معنى "في". (السّمين، ص 308)

وفي قوله تعالى: " وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتُنذر أمّ القرى ومن حولها وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه فريق في الجنّة وفريق في السّعير" [الشورى، الآية 7] عند إعراب "لا ريب فيه" قال: "قوله "لا ريب فيه" إخبار فهو مستأنَف، ويجوز أن يكون حالا من "يوم الجمع"، وجعله الزمخشري اعتراضا ؛ وهو غير ظاهر صناعة؛ إذ لم يقع بين متلازمين" (السّمين، ص 541)، فلم يرتض السّمين الحلبي إعراب الزمخشري وهو كون "لا ريب فيه" جملة اعتراضية لما تقرّر في الصناعة النحوية أنّ الجملة الاعتراضية إنّما تقع بين متلازمين، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

وعند قول الله تعالى:" وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا ممّا رزقهم الله وكان الله بهم عليما" [النساء، الآية 39] اعترض السّمين الحلبي على ابن عطية في تجويزه أن يكون قوله" وماذا عليهم" جوابا لـ"لو" بحجّة أنّ الاستفهام لا يجاب به "لو"، وأنّ الجواب الصناعي لا يتقدّم كما هو مقرّر عند البصريين، قال : " وأجاز ابن عطية أن يكون"ماذا عليهم" جوابا لـ "لو" فإن أراد من جهة المعنى فمسلّم، وإن أراد من جهة الصناعة ففاسد؛ لأنّ الجواب الصناعي لا يتقدم عند البصريين، وأيضا فالاستفهام لا يجاب به "لو". (السّمين، ص 680)

الترجيح بأصول التأويل : التأويل هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويا إلى مواقف تتسم بالسّلامة النّحوية، أو بتعبير آخر هو صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد. (أبو المكارم، ص 2000)

والتأويل إنّما يلجأ إليه إذا كانت الطريقة المسلوكة على شيء ثم جاء شيء يخالفها، فحينئذ يتأول (السيوطي، ص158)، ولا يخلو كتاب في النحو من ظاهرة التأويل فكتب النّحو واللغة طافحة به، وقد مدح بعض الباحثين التأويل من إضمار وحذف ونحوهما، ويرى أنّ حقيقة التأويل والتقدير هذا عملها في النّص ومكانها منه ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المتميزة (ناصف، 1957، ص 88)، ويرى تمام حسان أن التأويل لم يكن إلا لأمرين لا ثالث لهما ، وهما:

عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع.

حرص النّحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد. (تمام، 2000، ص 138 وما بعدها)

وقد كان موقف نحاة البصرة والكوفة من التأويل موقفا مختلفا، فالكوفيون لا يستندون إليه أصلا؛ لأنّهم يقعدون قواعدهم على كلّ ما سمع من العرب، بينما البصريون لا يستندون إليه إلاّ إذا ورد من كلام العرب ما يخالف القياس.

أمّا السّمين الحلبي فإنّه سالك مسلك البصريين في الجملة، ومن بين المواضع التي رجّح فيها بأصول التأويل ما يأتي :

الأصل عدم الزيادة: وذلك في مثل ما أورده عند قول الله تعالى: "و مالنا ألّا نقاتل" [البقرة، الآية 246] في معرض ردّه على الأخفش الذي يرى أنّ "أن" زائدة، والجملة بعدها منفية في محل نصب حال كأنّه قيل: مالنا غير مقاتلين، قال السّمين:" وهذا المذهب ضعيف؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة، فلا يصار إليه دون ضرورة". (السّمين، ص 518)

وفي قوله تعالى: "أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها" [البقرة، الآية 259] رد على من جعل الكاف زائدة، قال: " الثالث أن الكاف زائدة كـ" هي" في قوله " ليس كمثله شيء "، والتقدير: ألم تر إلى الذي حاجّ، أو إلى الذي مرّ على قرية، وفيه ضعف؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة. (السّمين، ص 557)

الأصل عدم الإضمار: ففي قوله تعالى:" أسباب السماوات" [غافر، الآية 37] قال : " فيه وجهان، أحدهما : أنه تابع للأسباب قبله بدلا، أو عطف بيان، و الثاني: أنّه منصوب بإضمار" أعني"، والأوّل أولى؛ إذ الأصل عدم الإضمار". (السّمين، ص 481)

حذف المفرد أولى من حذف الجملة: مثاله ما أورده في قوله تعالى :" ولبئس المهاد" [البقرة، الآية 206] في إعراب المخصوص بالذم، قال " المخصوص بالذم محذوف، أي؛ ولبئس المهاد جهنّم، وحسّن حذفه هنا كون" المهاد " وقع فاصلة، وقد تقدّم الكلام على "بئس"، وخلاف النّاس فيها، وحذف هذا المخصوص بذلك على أنه مبتدأ، والجملة من "نعم"، و"بئس" خبره، سواء تقدم أو تأخر؛ لأنّا لو جعلناه خبر مبتدإ محذوف، أو مبتدأً محذوف الخبر ثم حذفناه كنّا قد حذفنا الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء، وأيضا فإنه يلزم من ذلك أن تكون الجملة مفلتة ممّا قبلها؛ إذ ليس لها موضع من الإعراب، وليست معترضة ولا مفسِّرة، ولا صلة، ولا مستأنفة. (السّمين، ص 356)

فهنا يرجّح أن يكون المخصوص بالذمّ مبتدأ، والجملة من قبله خبر على باقي الاحتمالات الواردة في إعراب المخصوص بالذمّ والمدح لما في هذه الاحتمالات من حذف أكثر من مفرد بخلاف ما لو أعرب مبتدأ، ومع كونه محذوفا، فليس فيه إلاّ حذف مفرد.

الترجيح بالمعنى: الترجيح بالمعنى في الإعراب يقوم على اختيار أحد الأوجه الإعرابية المحتملة بناء على المعنى الأوضح والأدق والأكثر دلالة على المعنى المراد؛ فهو يؤدي إلى فهم أعمق للجملة وتذوق أسرار البيان فيها، وتجنّب الغبش في فهم الكلام.

لذا نجد اهتمام النحاة والمعربين به كبيرا وجعلوه أصلا يبنون عليه إعراب الجمل والمفردات، يقول ابن هشام في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها:"الجهة الأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك، وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعمله (ابن هشام، 1985، ص 684)

واستند إليه السّمين الحلبي في ترجيحاته الإعرابية في آيات عديد من كتابه "الدر المصون"، من ذلك اعتماده عليه في قوله تعالى: "وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدّمع ممّا عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين" [المائدة، الآية 83] فقد ضعف كون "من" في قوله: "من الدمع" لبيان الجنس، أو أن تكون بمعنى الباء؛ لأن المعنى حينئذ يكون مبهما وغير واضح، بخلاف ما لو جعلت لابتداء الغاية، فيكون "من الدّمع" متعلِّقا بـ "تفيض"، والمعنى تفيض من كثرة الدمع (السّمين، ص 394)، فال السّمين الحلبي مضعّفا كون "من" للبيان، أو بمعنى الباء: وليس معناه في الوضوح كالأول" (نفسه، ص 396) ، أي: كجعلها لابتداء الغاية.

وفي قوله تعالى: "يوم نطوي السّماء كطيّ السّجل للكتب كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا إنا كنا فاعلين"، [الأنبياء، الآية 104] في قوله "كما بدأنا" وافق السمين الحلبي وأقرّ شيخه أبا حيان في تضعيفه إعراب الكاف مفعولا به بفعل مضمر يفسره "نعيده" لكونه مبنيا على أن الكاف اسم لا حرف، وليس مذهب الجمهور، وإنما ذهب إلى ذلك الأخفش، وكونها اسما عند البصريين مخصوص بالشعر، قال السمين الحلبي "كل ما قدره فهو جار على القواعد المنضبطة، وقاده إلى ذلك المعنى الصحيح" (السّمين، ص 212).

خاتمة:

الإمام السّمين الحلبي من العلماء البارعين والمحققين.

- لقد أسهم الإمام السّمين الحلبي في إثراء الحركة العلمية في عصره من خلال مؤلفاته في علوم القرآن وعلوم اللغة، وقد أهّله لذلك عدة عوامل منها المؤهلات الأسرية ،والمؤهلات العلمية فقد كان رحمه الله ذا مكنة في علوم اللغة ؛ من نحو وصرف وبلاغة ،وكذا في علوم القرآن من تفسير وقراءات ونحوها.

قواعد الترجيح التي رجّح بها السّمين الحلبي أبرزت تضلعه في النحو ومعرفته الواسعة بمذاهب النّحاة وأقوالهم، وكذا اطلاعه على مواطن اتفاقهم واختلافهم.

- لم يكن السّمين الحلبي ملتزما بمذ هب البصريين، أو الكوفيين ، فقد يوافق البصريين تارة، كما قد يوافق الكوفيين تارة أخرى .

قائمة المراجع:

- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية.
- الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 1995.
- ابتسام ثمامة، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ – 1998م.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ – 1985م.
- الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن عمّاد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406-1986.
- الأدنروي، طبقات المفسرين، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1417 – 1997.
- ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1392هـ – 1972م.
- السّمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد خراط، دار القلم، دمشق.
- السّمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1417هـ – 1996م.
- ابن ماجة، السّنن، دار الفكر، بيروت، لبنان، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- الأزهري، تهذيب اللغة،دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، 2001.
- سالم بن بوجمعة التواتي، تهذيب الدر المنظوم على ألفاظ نظم ابن آجروم، الميراث النبوي، للنشر والتوزيع، ط1، 1434هـ – 2013م.
- يوسف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط1، 1428هـ – 2007م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ.
- يوسف عسّلمي، قواعد الترجيح بين الأدلة عند الحافظ ابن عبد البر جمعا ودراسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص: أصول الفقه، جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الإسلامية.
- البزدوي، كشف الاسرار، دار الكتاب الإسلامي.
- ابن امير الحاج، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1403هـ – 1983م.
- الطوفي، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ.
- البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ – 1993م.
- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1426هـ – 2006م.
- البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1407هـ – 1987م.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م.
- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، 1964م.
- علي نجدي ناصف، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1957م.
- تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب، ط1، 1420هـ،2000م.
- فخر الدين الرازي، المحصول من علم الأصول، تحقيق: . طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ – 1997م.